الأمم المتحدة

A/ES-10/582–S/2013/109

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، أوجِّه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الحرجة للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين الواقعين في الأسر في السجون الإسرائيلية، وأؤكد بوجه خاص قلقنا الشديد إزاء حالة السجناء المُضربين عن الطعام منذ فترة طويلة. فإن محنتهم، بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى التي ترتكبها بلا هوادة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تؤدي إلى زعزعة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ولا بد لنا أن نعرب، مرة أخرى، عن جزعنا إزاء محنة الرجال الفلسطينيين الأربعة المُضربين عن الطعام منذ فترة طويلة، وهم سامر العيساوي، وأيمن شراونة، وطارق قعدان، وجعفر عز الدين، وكلّ منهم خاضع لاحتجاز إداري تفرضه إسرائيل منذ فترة طويلة بدون تهم. ولا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتعامل بتصلب مع الاحتجاجات الخالية من العنف، السلمية، التي يقوم بها هؤلاء الرجال، مما يعرض حياتهم للخطر. وبالأمس فقط، أعلنت محكمة إسرائيلية أن فترة عقوبة العيساوي ستنتهي في ٦ آذار/مارس، غير أنه ما زال عليه المثول أمام لجنة عسكرية يمكنها أن تودعه السجن تعسفاً لسنوات كثيرة أخرى.

وفي حين لا يزال العيساوي موجوداً في عيادة تابعة للسجن، نُقل شراونة وقعدان وعز الدين إلى المستشفيات على إثر تردّي حالتهم الصحية، بيد أنه لم توجَّه تهم إلى أي منهم

260213 260213 13-24237 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولم يُطلق سراح أحد منهم. ونشأت عن هذه الأزمة احتجاجات عديدة شارك فيها المدنيون الفلسطينيون، بالإضافة إلى قيام المئات من السجناء الفلسطينيين الآخرين بالإضراب عن الطعام تضامناً في ١٩ شباط/فبراير، وهذا ما زاد من حدة التوترات وعدم الاستقرار. فعلى نحو ما ذُكر، في جملة أمور، في رسالة موجهة الأسبوع الماضي من السيد العيساوي إلى وزارة شؤون الأسرى، ”إن معركتي أنا وزملائي الأبطال ... هي معركة الجميع، معركة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وسجونه ...“.

واليوم، قامت مظاهرات دعماً للسجناء في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، ولا سيما في مخيمي العروب والفوار للاجئين، وأصيب خلالها العشرات من الفلسطينيين بجراح بسبب الأعمال الوحشية التي تعمد إليها عادةً قوات الاحتلال الإسرائيلية باستخدام الغاز المسيِّل للدموع والرصاص المطاطي. وسبَقت هذه الاحتجاجات مظاهرات جرت في ١٥ شباط/فبراير بمشاركة مئات من الفلسطينيين خارج سجن ”عوفر“ بالقرب من رام الله، وقد تعرضوا فيها للقوة الإسرائيلية المفرِطة، وكان هناك ما لا يقل عن ١٥٦ شخصاً بحاجة إلى العلاج الطبي على إثر استنشاق الغاز المسيِّل للدموع؛ وحدثت احتجاجات مماثلة أخرى بالقرب من جنين في اليوم نفسه؛ ومرة أخرى في ”عوفر“ في ٢٠ شباط/فبراير؛ وبالأمس في ٢١ شباط/فبراير حيث احتج مئات الفلسطينيين بالقرب من رام الله، وأُصيب ما لا يقل عن ٢٩ شخصاً بجراح على إثر تعرضهم للرصاص المطاطي الذي أطلقته قوات الاحتلال.

ونكرر، بالتالي، مناشدتنا جميع الأعضاء المعنيين في المجتمع الدولي التدخل لإنقاذ حياة هؤلاء الرجال وإرغام إسرائيل على إنهاء الاحتجاز التعسفي للمدنيين الفلسطينيين أو زجّهم في السجون، ووضع حد لإساءة المعاملة بحق جميع الواقعين في الأسر لديها والإفراج عنهم. وهنا، نعرب عن التقدير للبيان الذي صدر عنكم في ١٩ شباط/فبراير بشأن أزمة السجناء المضربين عن الطعام وأحوالهم الصحية المتدهورة. ونشدد على الدعوة إلى إيجاد حل دون تأخير لإنهاء محنتهم، وإلى أن توجَّه إلى هؤلاء السجناء ”تهم وأن يقدَّموا إلى المحاكمة مع ضمانات قضائية وفقاً للمعايير الدولية، أو أن يُطلق سراحهم على الفور“، وإلى احترام اتفاق ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ في هذا الصدد.

واليوم، لا بد لي أيضاً أن أوجه الانتباه إلى ممارسات إسرائيل الاستيطانية المدمِّرة، التي تظل تستفز الحساسيات والمشاعر الوطنية للشعب الفلسطيني. وما زالت أوامر الهدم والطرد تصدر عن إسرائيل في اندفاعها المحموم إلى إخلاء رقع كبيرة من الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين. وفي ١٣ شباط/فبراير، صدرت أوامر بطرد ٢٠ أسرة بدوية أخرى،

فيما تسعى إسرائيل إلى وضع يدها على المزيد من الأرض الفلسطينية في منطقة جبع بشمال شرق القدس لضمها إلى مستوطنة ''آدم'' غير القانونية. وفي ٢١ شباط/فبراير، صدرت أيضاً أوامر هدم بحق أربع أسَر فلسطينية في بيت دجن قرب نابلس. ودمَّرت قوات الاحتلال الإسرائيلية كذلك، في ٢٠ شباط/فبراير، شبكة للكهرباء في قرية قصرة قرب نابلس، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة وإلى إصابة عدة من السكان الفلسطينيين الذين كانوا يحتجون على هذا التدمير الأحمق. ويوم أمس، دخلت قوات الاحتلال أيضاً جنوب قطاع غزة ودمَّرت أراض زراعية في شرق خان يونس تدميراً تاماً.

وفي الوقت نفسه، تستمر مخالفات المستوطنين الإسرائيليين للقانون مما يتسبب في ترويع الشعب الفلسطيني وفي جعل حياته اليومية في وطنه حياة بائسة. ويشمل بعض من الحوادث الكثيرة التي وقعت مؤخراً قيام مستوطنين إسرائيليين، بحماية جنود إسرائيليين، في ١٣ شباط/فبراير، بتدمير أراض زراعية فلسطينية تملكها أسرتان في منطقة واقعة إلى شرق بيت لحم تدميراً تاماً؛ وهجوماً لمستوطنين إسرائيليين على شاب فلسطيني يبلغ من العمر ٢٦ عاماً كان يرعى قطيعه من الغنم في الخليل في ٢٠ شباط/فبراير؛ وهجوماً في ٢١ شباط/فبراير شنَّه مستوطنون مسلحون على قرية قصرة حيث أحرقوا ست سيارات، ثم دخول جنود إسرائيليين إلى القرية واستخدامهم القوة المفرِطة ضد سكانها.

وتشهد الحالة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تدهوراً سريعاً نتيجة هذه الأعمال الوحشية والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي بما يشمل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتستدعي هذه الحالة الخطيرة اهتمام المجتمع الدولي واتخاذه إجراءات بشأنها، بما في ذلك مجلس الأمن، للحفاظ على الهدوء ووضع حد لهذه الممارسات غير القانونية والهدَّامة التي تعمد إليها حكومة إسرائيل ومستوطنوها ضد الشعب الفلسطيني، وصون الفرصة الصغيرة المتبقية لتحقيق السلام والاستقرار وفقاً للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٥٤ رسالة في ما يتعلق بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432–S/2000/921) إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/581–S/2013/89)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة